العرب
الجمعة 2021/08/13
السنة 44 العدد 12147

تونس تلجأ إلى سوق الدين المحلية لردم فجوة عجز الموازنة

السلطات تعول على مشاركة القطاع المالي والبنوك والأفراد والمستثمرين لتعبئة الأموال

يشكل تمويل عجز الموازنة التونسية أحد أكبر التحديات التي تواجه السلطات في ظل التغييرات التي تعيشها البلاد منذ أكثر من أسبوعين، رغم بروز مساع لطرح سندات جديدة في السوق المحلية لمعالجة جزء من الاختلالات المالية المزمنة يرى خبراء أنها لن تحل المشكلة من جذورها.

توفير السيولة معضلة مزمنة

تونس – أعلنت وزارة المالية أنها ستطرح سندات في السوق المحلية خلال الفترة القليلة المقبلة، وهي استكمال للجولة الأولى من العملية التي تمت قبل أشهر من أجل تمويل عجز الموازنة لهذا العام والمتوقع أن يبلغ 2.5 مليار دولار.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إلى المكلفة بتسيير وزارة الاقتصاد والماليّة سهام بوغديري نمصية قولها إن إنجاح العملية "يعتبر واجبا وطنيا تحتّمه المرحلة الصعبة التّي تمرّ بها البلاد".

ورغم أنها لم تكشف عن حجم الطرح إلا أنها طالبت القطاع المالي والبنوك والأفراد والشركات بالمشاركة في هذا الطرح لمعاضدة مجهود الدولة في تعبئة موارد إضافية للموازنة.

سهام بوغديري

إنجاح العملية واجب وطني تحتّمه المرحلة الصعبة للبلاد

وللعام السادس على التوالي تقوم السلطات بطرح سندات محلية لمواجهة مشكلة العجز في الموازنة السنوية بعد أن كانت آخر مرة يتم فيها ذلك خلال العام 1986 وقبل ذلك في العام 1964.

والاكتتاب المحلي هو عملية مالية تتم بين الدولة ورجال الأعمال والمؤسسات لشراء سندات من الدولة، بدلا من الاستثمار في البنوك، وعلى إثر ذلك تقوم الدولة بتسديد تلك الأموال لأصحابها مع نسبة العوائد المحددة بموجب الإصدار.

وكانت حكومة هشام المشيشي المقالة قد جمعت في أول طرح للسندات هذا العام والذي تم في يونيو الماضي حوالي 716.5 مليون دينار (256.9 مليون دولار)، وهو رقم اعتبره محللون ضئيلا بسبب عدم إقبال الأفراد المستثمرين على الإصدار نتيجة الأخطار التي قد يواجهونها بالنظر إلى ضبابية الوضع الاقتصادي للبلاد.

وقالت وزارة المالية في بيان إن "عمليّة الاكتتاب في الطرح الثاني من السندات ستكون بالشروط ذاتها للطرح الأول لاسيما على مستوى الأصناف ومدة السداد والفوائد وذلك حسب الأمر المتعلق بضبط شروط الإصدار والسداد".

وتتراوح مدة السداد بين 5 و7 سنوات وتسدد الفوائد سنويا بحلول الأجل وهي تتراوح بين 8.7 و8.9 في المئة.

وسددت تونس في أواخر يوليو الماضي قرضا أميركيا حصلت عليه في العام 2014 لسد عجز الموازنة، بقيمة 506 ملايين دولار.

وتعيش تونس إحدى أسوأ فتراتها الاقتصادية، بينما يسجل الدين العام مستويات تقترب من نحو 90 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية العام الجاري أي ما يعادل نحو 35 مليار دولار.

وشكلت الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو الماضي بإقالة المشيشي وتجميد عمل البرلمان نقطة تحول مفصلية لبلد يعاني من أزمات متلاحقة منذ عشر سنوات انعكست على معيشة التونسيين في شكل غلاء الأسعار والخدمات وتعثر العديد من القطاعات الإنتاجية.

ويقول سعيّد إن تدابيره الاستثنائية مؤقتة وإنه اتخذها لـ"إنقاذ الدولة التونسية" إثر احتجاجات شعبية طالبت بإسقاط المنظومة الحاكمة بكاملها، واتهمت المعارضة بالفشل، في ظل أزمات سياسية واقتصادية وصحية.

وإثر هذه الخطوة، خفضت وكالة فيتش التصنيف السيادي لتونس من بي إلى بي سالب وهو ما يعني أنها بلد غير جدير بالاستثمار.

وقالت الوكالة حينها إن "الإجراءات قد تقلّل من استعداد الشركاء الغربيين لدعم تونس وامتداد الأزمة السياسية من شأنه أن يزيد في إرباك المفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول برنامج التمويل الجديد متعدد السنوات".

ومنذ ذلك الحين ازدادت احتمالات تزعزع الثقة في المتانة المالية لتونس وعدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية نتيجة الرؤية الضبابية التي خلفتها التطورات السياسية المتسارعة في البلاد والتي أثرت بشكل لافت على قيمة السندات السيادية المقومة بالدولار.

وتراجعت قيمة السندات الصادرة عن المركزي بالعملة الصعبة إلى مستوى قياسي متأثرة بالقرارات التي اتخذها سعيد.

وتعاني تونس أصلا من تحديات اقتصادية أذكتها جائحة كورونا بسبب السياسات الحكومية المرتبكة، مما نجم عنها تراجع الإيرادات وارتفاع النفقات، في وقت تذبذب فيه سعر صرف الدينار التونسي ضمن نطاق ضيق نزولا بنسبة 0.3 في المئة.

> 2.5
> مليار دولار هو قيمة العجز المتوقع في موازنة 2021 بحسب التقديرات الرسمية

وأظهرت بيانات رسمية تراجع احتياطيات تونس من النقد الأجنبي بنسبة 2.8 في المئة إلى 20.5 مليار دينار (7.41 مليار دولار) في نهاية يوليو الماضي، من 7.6 مليار دولار في نهاية يونيو.

وذكر البنك المركزي التونسي الذي أبقى على سعر الفائدة الرئيسية دون تغيير عند 6.25 في المئة هذا الشهر في تقريره الشهري نشره مطلع أغسطس الجاري أن احتياطيات النقد الأجنبي تكفي تغطية واردات البلاد لمدة 129 يوما، انخفاضا من تغطية لمدة 140 يوما كما في نهاية الشهر السابق له.

وعزا المركزي تراجع الاحتياطي من العملة إلى انخفاض تعبئة الموارد بالعملة الأجنبية في شكل قروض واستثمار أجنبي، إضافة إلى "سداد جزء من الدين الخارجي خلال شهر يوليو 2021، ما انعكس على توازن المدفوعات الخارجية".

ووفقا للبيانات، فقد تقلّص العجز في الحساب الجاري خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي ليصبح في حدود 3.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، مقابل 3.9 في المئة قبل سنة.

وتعتمد النظرة المستقبلية لتونس جزئيا على قدرتها على تدبير تمويل جديد من صندوق النقد الدولي، لكن المسار يبدو صعبا خاصة وأن لديها سابقتين منذ 2011 ولم تتمكن الحكومات في ذلك الوقت عمن استكمال الإصلاحات من أجل الحصول على الشرائح المتبقية من التمويلات.

وتسعى تونس للحصول على قرض مدته ثلاث سنوات بقيمة أربعة مليارات دولار للمساعدة في استقرار وضع ميزان المدفوعات بعد اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية إلى 7.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي.

سويفل تتوسع في أنشطة اللوجستيات والإعلانات والخدمات المالية

القاهرة – كشفت شركة سويفل المصرية المتخصصة في خدمات النقل الجماعي التشاركي عن خطط لتوسيع خدماتها قبل نهاية العام الجاري إلى أوروبا وأميركا اللاتينية، وإلى جنوب شرق آسيا في العام المقبل كما تخطط لدخول أنشطة جديدة والتحول إلى الربحية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

وقال يوسف سالم المدير المالي للشركة في مقابلة مع وكالة رويترز الخميس إن شركته، التي من المنتظر أن تقيد اسهمها ببورصة ناسداك قبل نهاية العام، تدرس القيد المزدوج في بورصة مصر أو قيدا منفصلا لوحدتها بمصر في 2022 – 2023.

وأوضح أن سويفل ستتوسع في أنشطة واستثمارات جديدة ترتبط بخدماتها الرئيسية بحلول العام 2023 من بينها الأنشطة اللوجستية والإعلانات بجانب الخدمات المالية وأنها تستهدف التحول للربحية في 2024 بتحقيق نحو 136 مليون دولار بعد الاستثمارات والنفقات التشغيلية وأكثر من 170 مليون دولار في 2025.

وتأسست سويفل، التي تتخذ من القاهرة مقرا لعملياتها ومن دبي مقرا إداريا وماليا، في أبريل 2017، وهي خدمة للنقل الجماعي بالحافلات يمكن فيها للركاب الحجز وسداد الأجرة عبر تطبيق الشركة على الهاتف المحمول.

لا حدود أمام غزو أسواق العالم

وقال سالم "نعمل في عشر مدن في ست دول حاليا ونستهدف زيادتها إلى ثلاثين مدينة في عشرين دولة بحلول 2025". وأضاف "سنتوسع قبل نهاية العام في غرب أو جنوب أوروبا وفي البرازيل أو المكسيك بأميركا اللاتينية وفي 2022 بجنوب شرق آسيا في الفلبين وماليزيا وإندونيسيا".

ولدى الشركة أكثر من خمسة آلاف حافلة منها نحو ثلاثة آلاف بمصر ونحو 600 موظف منهم نحو 400 بمصر وتقوم حاليا بأكثر من ثلاثة ملايين رحلة شهريا ونستهدف الوصول بعدد الرحلات إلى مليوني رحلة يوميا في 2025 وأكثر من خمسمئة مليون رحلة سنويا.

وفي غضون أربع سنوات فقط، أصبحت سويفل الرائدة في مجال صناعة النقل التشاركي في عشر مدن بكل من مصر والسعودية والأردن والإمارات وباكستان وكينيا.

وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الشركة إلى أن إجمالي إيراداتها في تلك الأسواق نمت بسرعة، حيث يحجز أكثر من 1.4 مليون شخص على شبكة مركباتها مع الآلاف من السائقين على منصتها الإلكترونية.

وكانت سويفل قد حققت إجمالي إيرادات سنوية قدرها 26 مليون دولار في العام الماضي، وتتوقع الشركة إجمالي إيرادات سنوية هذا العام بحوالي 79 مليون دولار.

ويستخدم تطبيق سويفل موقع الراكب والجهة المقصودة لتحديد أقل وقت ممكن للرحلة استنادا إلى أقرب محطة للحافلات التي تتحرك في مسارات محددة.

وقال سالم، الذي يبلغ رأسمال شركته حاليا أكثر من 100 مليون دولار وسيرتفع إلى نحو 550 مليون دولار بنهاية العام بعد الاندماج مع كوينز جامبيت الأميركية، وهي شركة استحواذ ذات غرض خاص، إن "سويفل تستهدف إيرادات بقيمة 79 مليون دولار في العام الجاري من نحو 100 ألف دولار عند تأسيسها".

يوسف سالم

نستهدف التحول إلى تحقيق الأرباح بحلول 2024

وتتوقع سويفل زيادة إيراداتها إلى أكثر من 140 مليون دولار في 2022 وما يزيد عن 400 مليون دولار في 2023 ونحو 800 مليون دولار في 2024 وأكثر من مليار دولار في 2025.

وأعلنت سويفل في يوليو الماضي عن توقيعها اتفاقا نهائيا للاندماج مع كوينز جامبيت الأميركية ليتمخض عن الاندماج شركة تحمل اسم سويفل هولدينغز كورب ستُدرج في بورصة ناسداك. ومن المنتظر الانتهاء من العملية في الربع الأخير من العام الجاري.

وستبلغ حصة مصطفى قنديل مؤسس الشركة وشريكاه، المصريان محمود نوح وأحمد صباح، نحو 15 في المئة من سويفل، بعد إتمام الاندماج مع الشركة الأميركية في حين تعود النسبة الباقية لنحو 100 مستثمر.

كوكا كولا تخطط لزيادة أعمالها في أفريقيا انطلاقا من مصر

القاهرة – يخطط عملاق صناعة المشروبات الأميركية كوكا كولا لزيادة أعماله في قارة أفريقيا وذلك انطلاقا من مصر، التي يبدو أنها باتت مركزا مهما للعديد من الشركات العالمية بفضل مناخ الأعمال المستقر.

ووافقت شركة كوكا كولا أتش.بي.سي الخميس على شراء حصة أغلبية في شركة تصنيع وتعبئة كوكا كولا مصر مقابل 427 مليون دولار بعد أن أعلنت شركة تعبئة المشروبات الغازية ومقرها سويسرا عن زيادة في الأرباح نصف السنوية.

وقالت إتش.بي.سي في بيان إن "وحدة تابعة لها ستشتري نحو 94.7 في المئة من الشركة المصرية من مساهميها الرئيسيين بما في ذلك شركات تابعة لشركة كوكا كولا كو وماك للمشروبات".

ويأتي الإعلان عن الصفقة، التي ستساعد كوكا كولا إتش.بي.سي على التوسع في أكبر أسواقها في نيجيريا والنمو في مصر، بعد فترة قصيرة من إعلان الشركة عن زيادة بنحو 68 في المئة في الأرباح التشغيلية إلى 350.3 مليون يورو خلال الشهور الستة المنتهية في الثاني من يوليو.

وحذرت الشركة، التي تقوم بتعبئة وبيع مشروبات كوكا كولا كو في 28 دولة وتملك الشركة الأميركية حصة 23.16 فيها، من أن الأرباح التشغيلية ستكون أقل في النصف الثاني مقارنة بالعام السابق بسبب ارتفاع تضخم التكلفة.

وتعول كوكا كولا على نجاح خطتها بعد أن قامت قبل عامين بإعادة منح حقوق الامتياز الخاصة لوحدة كوكا كولا أفريقيا أكبر شركة لتعبئة المشروبات الغازية في القارة.

وكانت وسائل إعلام مصرية قد نقلت عن مدير عام شركة كوكا كولا اتلانتيك اندستريز مصر معتز عبدالرحمن في مارس الماضي قوله إن الشركة "ستضخ هذا العام استثمارات بنحو مليار جنيه (60 مليون دولار) ضمن خطتها الاستثمارية المقدرة بنحو 5 مليارات جنيه (320 مليون دولار) حتى العام 2025".

وتسير الشركة الأميركية من خلال خطتها الاستراتيجية للاستثمار في مصر، لتتحول إلى شركة مشروبات تتضمن المياه والألبان والعصائر وليس فقط منتجات المياه الغازية.

وتعمل كوكا كولا في مصر من خلال ستة مصانع وتوفر نحو 11 ألف فرصة عمل مباشرة، وتنتج حوالي 16 منتجا بعلامات تجارية متنوعة أبرزها كوكاكولا وفانتا وسبرايت وكراش وسبورت كولا ودساني وراني وشويبس وباربيكان.

> كوكا كولا أتش.بي.سي تستحوذ على معظم أسهم شركة تصنيع وتعبئة كوكا كولا مصر مقابل 427 مليون دولار

وتروّج المجموعة الأميركية أيضا لعبوات الماء "سمارتووتر"، وهي مياه منقّاة بالتّبخر أضيفت إليها أيونات وتسوّق على أنها تساعد على تعزيز رطوبة البشرة أكثر من المياه التقليدية.

كما طرحت خلال العام 2019 في 14 بلدا مشروبها بطعم القهوة وآخر يمدّ بالطاقة.